تحليل واقع الامن الغذائى فى فلسطين.

المقدمة:

تعاني فلسطين المحتلة من تردي في حالة الامن الغذائي , حسب المسوحات التي تمت ، عانت أكثر من ربع الأسر الفلسطينية حوالي(١,٦ مليون شخص)من انعدام الامن الغذائي في عام ٢٠١٤ تمركزت النسبة الاكبر من هذه في قطاع غزة (٤٦%) مقابل (١٥%) في الضفة الغربية .

حالة عدم الاستقرار في الامن الغذائي نتجت عن الكوارث المتلاحقة بسبب الاحتلال الاسرائيلي.

من أجل تحديد أسباب انعدام الامن الغذائي سيتم تسليط الضوء على ثلاثة مؤشرات ترتبط بالأمن الغذائي وهي:

١- توفر الغذاء.

٢- الوصول الى الغذاء .

٣- استقرار الغذاء.

- * يفحص مؤشر توفر الغذاء امكانية توفر الغذاء سواء المنتج محلياً أو مستورد ،

تظهر النتائج ان هناك انخفاض في مستوى الانتاج الغذائي و مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من ١٣% عام ٢٠١٤ الى ٣,٥% عام ٢٠١٥

يعزى هذا النقص القيود المفروضة على مناطق (ج) من قبل الاحتلال و على الاراضي الزراعية في قطاع غزة ، و القيود المفروضة ايضا على على مصادر المياه ، و التوسع الحضري ، و جدار الفصل العنصري ، و توسع وزيادة المستوطنات الاسرائيليه. مما ادى الى زيادة الواردات من السلع الزراعية بنسبة تتراوح ما بين ٥٣% الى ٦٥%.

- * العامل الرئيسي الذي يوضح ارتفاع نسبة الاسرالتي تعاني من انعدام الامن الغذائي هو الوصول الى الغذاء .

تراجعت امكانية الوصول الى الغذاء بسبب ارتفاع معدلات الفقر البالغ ٢٢% (٣٧% في قطاع عزة ، مقابل ١٧% في الضفة) ويعد مصدر ارتفاع البطالة والذي وصل الى ٢٦% عام ٢٠١٥ (٤٠%في غزة ، ١٧% في الضفة) من الاسباب الرئيسية لارتفاع معدلات الفقر ومن الاسباب الرئيسية الاخرى انخفاض القوى الشرائية وزيادة اسعار المواد الغذائية.

- * اما مؤشر استقرار الغذاء فيقيس اذا كان الوصول الى غذاء كافٍ مؤمن بشكل دائم دون خطر التعرض لأي صدمات مع استمرار القيود التي يفرضها الاحتلال ، وعليه يجب رفع الاجور الرسمية للعمالة وهذا يعتمد على قدرة سوق العمل الفلسطيني على استيعاب الزيادة في العرض على العمالة وهذا مرتبط بمعدل النمو السكاني .

وبدون رفع القيود الاسرائيلية المفروضة على الضفة الغربية وفك الحصار عن قطاع غزة مما يؤدي الى انعاش الاقتصاد الفلسطيني فان فرصة تحقيق استقرار غذائي تبقى ضئيلة و متفاوتة .

- * بسبب العجز المالي وضيق انتهاج سياسات اقتصادية لجأت الحكومة الفلسطينية لاستخدام الحماية الاجتماعية كأداة سياساتية رئيسية لمعالجة انعدام الامن الغذائي .

من اجل تحسين مستوى الامن الغذائي على المستوى القومي والشمولي فأمام الحكومة الفلسطينية خياران:

١- تعزيز انتاج الغذاء محلياً.

٢- استراتيجية أمن غذائي قائمه على التجارة.

و القطاع الزراعي المسؤولية الكبرى لتحقيق الأمن الغذائي لأن القطاع الزراعي يسهم في الامن الغذائي بأربع طرق وعلى مستويات عدة:

١- تمكين المواطنين من انتاج المزيد من الغذاء لاستهلاكهم الخاص.

٢- تعزيز الانتاجية الزراعية مما يرفع من القدرة الشرائية للفقراء في المناطق الريفية و المهمشة ويزيد من مستويات دخلهم.

٣- يعزز المكاسب من خلال التبادل التجاري عبر الصادرات الزراعية .

٤- زيادة الانتاج الزراعي يقلل من الحاجة الى الواردات و يقلل من ارتفاع اسعار الطعام محلياً.

سياسات وبرامج و مؤسسات الامن الغذائي .

بسبب السياق الاحتلالي التي تعيشه فلسطين يعاني المجتمع الفلسطيني من هشاشة في وجه الصدمات انعكست على ارتفاع معدلات الفقر و البطالة ، و انعدام الامن الغذائي .

هذا تطلب تدخل عدة جهات للتعامل معها سواء كانت مؤسسات حكومية او غير حكومية محلية او مؤسسات دولية وهذا التداخل بحاجة الى بلورة رؤيا و سياسات مشتركة لتنسيق الجهود في مجال التخطيط و التنفيذ و المتابعة و التقييم .

يمكن تقسم السياسات المتعلقة بالامن الغذائي و التغذوي في فلسطين الى قسمين رئيسيين:

أ) المستوى الكلي فوق القطاعي .

ب) المستوى القطاعي.

على المستوى فوق قطاعي يمكن ان يندرج الامن الغذائي كواحد من التدخلات السياساتية في اجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢ من خلال التنمية المستدامة و تدخلاتها المختلفة وبرامجها باستقلالية الاقتصاد و العدالة الاجتماعية و الرعاية الصحية و المجتمع القادر على الصمود و التنمية .

اما على المستوى القطاعي للاستراتيجيات للاعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢ وهي:

١- الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي ، اعتبرت الامن الغذائي احد مكونات الرؤية العامة المبنية عليها ، واحد اولوياتها من خلال عدة تدخلات و مشاريع تنفيذية .

٢- الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية ، اعتبرت الامن الغذائي جزء من اولويات عملها ارتباطاً بالحماية الاجتماعية ودعم الاسر الفقيرة

٣- استراتيجية الامن التغذوي والتي طورتها وزارة الصحة (٢٠١٦) .

٤- الاستراتيجية الوطنية و الخطة التنفيذية لقطاع المياه.

٥- الخطة الوطنية للصرف الصحي(٢٠١٦).

٦- الخطة الاستراتيجية لسلامة الغذاء (٢٠١٦-٢٠٢٢).

٧- الاستراتيجية الوطنية للبحوث الزراعية.

٨- الخطة الوطنية لادارة الاراضي الزراعية (٢٠١٧).

انبثقت عن هذه الاستراتيجيات و الخطط تدخلات عديدة و مشاريع تنفيذية ستصب في النهاية لمصلحة تحقيق التنمية المستدامة و الامن الغذائي و استقرار وزيادة مستويات الدخل الاسري.

هناك قصور بين السياسات القطاعية المختلفة لغياب المقاربة الوطنية الواضحة للامن الغذائي و التغذوي ، وضعف البنية المؤسسية ، وضعف الملكية الوطنية لموضوع الامن الغذائي ، مما ادى الى عدم وضوح المسؤوليات و الصلاحيات ليصبح موضوع الامن الغذائي موزع بين مختلف الفاعلين على مستوى المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية و الدولية .

يعزى سبب ذلك الى ضغف المؤسسات العامة الفلسطينية بسبب حداثة نشوئها ، و الضغط الواقع عليها لتقديم الخدمات للمواطنين في ظل القيود الاسرائيلية الاقتصادية و المالية المفروضة على الدولة الفلسطينية و مؤسساتها .

كما ان العجز المستمر في الموازنة العامة و عجز المؤسسات على تلبية الاحتياجات دون مساعدات خارجية ادى الى ضعف البنية المؤسساتية العامة و المعنية بقضايا الفقر و الامن الغذائي و التغذوي .

الحلول:

١- تطوير رؤيا وطنية كاملة للامن الغذائي و التغذوي مع ترابط السياسات القطاعية المختلفة.

٢- ضرورة ارتبط الرؤيا الوطنية بمكافحة الفقر عاى المستوى الاستراتيجي و الربط ما بين المساعدات الاغاثية و التنموية في سبيل تعزيز صمود المواطن و تستند الى شراكة كاملة للقطاعات الحكومية و غير الحكومية و الشركاء الدوليين.

٣- اعتماد منهجية قياس وطنية لواقع الامن الغذائي و التغذوي و توفر مؤشرات قابلة للمراقبة و القياس.

٤- تشكيل مجلس وطني للامن الغذائي ليتولى ملف الامن الغذائي و تنسيق جهود الفاعلين و القيام بعمليات التخطيط و المتابعة و التقييم المتعلقة بتنفيذ السياسات و البرامج و الخطط الوطنية .

٥- دعم بناء القدرات المؤسساتية الفلسطينية من قبل المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين .

٦- الانتقال من المساعدات الاغاثية الى المساعدات التمكينية للاسر الفقيرة .

٧- الانتقال من المساعدات الغذائية العينية الى المساعدات النقدية لضمان قدرة الاسر الفقيره لادارة الموارد الماليه بفاعليه.

٨- توحيد اليات الاستهداف و تعزيز فاعليتها .